

النشاط المقاوالاتي في الجزائر لمواجهة البطالة ورهانات التنوع الاقتصادي

The entrepreneurial activity in Algeria to face the unemployment and the challenges of economic diversification

بودريوة أمينة

بورزامة جيلالي

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر *

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر

ania_benten@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/29 ؛ تاريخ القبول: 2019/09/30 ؛ تاريخ النشر: 2019/12/13

مستخلص: تهدف من هذه الدراسة إلى تقييم النشاط المقاوالاتي في الجزائر ودوره في التنوع الاقتصادي ومواجهة البطالة، وللوصول إلى هذا الغرض، استخدمنا كل من الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي لوصف وتحليل أداء الأجهزة المخصصة لدعمه ومرافقته على أساس قاعدة بيانات سنوية تتراوح مدتها من سبع سنوات (حالة ANSEJ) إلى خمسة عشر سنة (حالة وكالة ANDI). أظهرت إحصائيات الدراسة قصور أجهزة الممارسة المقاوالاتية الجزائرية في تحقيق التنوع الاقتصادي ومواجهة البطالة خاصة في قطاع الفلاحة والخدمات. ويعود سبب ذلك إلى انعدام ثقافة المقاوالاتية لدى الشباب والرغبة في الاستثمار في المدن على حساب الأرياف وفي القطاعات ذات الربحية السريعة. الكلمات المفتاحية: المقاوالاتية، التنوع الاقتصادي، مواجهة البطالة، محددات الممارسة المقاوالاتية الجزائرية، تقييم التوجه المقاوالاتي الجزائري.

تصنيف JEL : J68, L22, L26.

Abstract: The objective of this study is to assess the role of determinants of business practice in economic diversification and job creation in Algeria. In order to achieve this, we use both descriptive and analytical methods to describe and analyze the performance of these instruments on the basis of an annual seven-year database (ANSEJ) To fifteen years (the case of the ANDI agency).

The study shows the weakness of these bodies to create jobs and to achieve economic diversification especially in the services, and agriculture. This is due to the lack of entrepreneurial culture among young people and the desire to invest in cities at the expense of rural areas and in sectors with rapid profitability.

Keywords: entrepreneurship, economic diversification, Facing unemployment, determinants of Algerian business practice, assessment of Algerian entrepreneurship.

Jel Classification Codes: J68, L22, L26

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

من منطلق العديد من التغيرات التي يشهدها العالم على غرار تذبذب أسعار المحروقات وعودة ظهور التكتلات الاقتصادية والسياسية، والتي أثرت على الخطط التنموية التي وضعتها الحكومات المصدرة للمحروقات، لكون أغلب المشاريع التنموية ممولة من عائدات المحروقات، وفي ظل عدم قدرة الحكومة الجزائرية على التحكم في أسعار هذه الأخيرة، صار لزاما عليها البحث عن بديل عاجل لتمويل التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي. وباعتبار أن المقاوالاتية أحد السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الجزائري ودفع عجلة التنمية، توجهت السلطات الجزائرية إلى تبني هذا التوجه، وتوفير مختلف الشروط الأساسية والبرامج والأجهزة لضمان قيام نشاطه، بدء من الإجراءات القانونية إلى غاية قيام أو إنشاء المؤسسة على أرض الواقع. كما بدأت المنظمات المتخصصة تأخذ على عاتقها مسؤولية البحث عن الوسائل الناجعة لمعالجة المعوقات التي تقف في وجه التنمية الصناعية في البلاد، وفي هذا المجال برزت أهمية المقاوالاتية كعامل ديناميكي في امتصاص جزء من نسبة البطالة المستفحلة وخلق فرص التشغيل لصالح الفئات الفقيرة والمقصية قصد مساهمتها في إنشاء الثروات، وبالتالي تعتبر هذه الاستراتيجية نظاما يضمن التنوع الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية داخل الطبقات الفقيرة في المجتمع.

ومن هذا المنطلق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة النشاط المقاوالاتي في الجزائر في التنوع الاقتصادي ومواجهة البطالة؟
ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مدلول المقاوالاتية؟
- ما هي محددات الممارسة المقاوالاتية في الجزائر؟ وما هو مستوى أدائها بالمقارنة مع حجم الإمكانيات المخصصة لترقيتها؟
- ما هو دور المقاوالاتية الجزائرية في تنوع الاقتصاد ومواجهة البطالة؟
- فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة في النقاط التالية:
- الروح المقاوالاتية هي أساس نجاح النشاط المقاوالاتي في الجزائر.
- لم يرق النشاط المقاوالاتي في الجزائر إلى المستوى المطلوب بالمقارنة مع حجم الإمكانيات المخصصة لترقيته.
- يعتبر دور المقاوالاتية الجزائرية في تنوع الاقتصاد ومواجهة البطالة ضعيفا.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إبراز واقع النشاط المقاوлатي في الجزائر، مع تسليط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية للرقى بهذا التوجه. وبالتالي ضمان إمكانية خلق مناصب عمل أخرى، وتحقيق معدلات النمو المقبولة في جميع القطاعات غير النفطية وخاصة في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي.

أهداف الدراسة: تتمحور أهداف هذه الدراسة في تناول الإطار المفاهيمي للمقاوлатية وأهميتها، وتسليط الضوء على واقع النشاط المقاوлатي في الجزائر، وتحديد دوره في تحقيق التنوع الاقتصادي ومواجهة البطالة.

منهج الدراسة: وللوصول إلى هذه الأهداف، استخدمنا المنهج التحليلي في إبراز مدلول المقاوлатية والمفاهيم المتعلقة بها وتبيين محددات الممارسة المقاوлатية في الجزائر، كما استعملنا أساليب الإحصاء الوصفي في إظهار مدى قدرة المقاوлатية الجزائرية على تحقيق التنوع الاقتصادي وخلق مناصب عمل للتأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار محفزات الممارسة المقاوлатية وإزالة العقبات التي تحول دون ذلك.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع المقاوлатية في الجزائر هي:

- دراسة محمد قوجيل في سنة 2015: التي جاءت بعنوان سياسات دعم المقاوлатية في الجزائر حيث قامت هذه الدراسة بتحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر وبتشخيص أهم الهياكل الداعمة لترقية المقاوлатية الجزائرية باستخدام المنهج التحليلي. ومن أهم توصلت إليه هذه الدراسة ضرورة توفير مناخ أعمال مناسب لإرساء قواعد المقاوлатية في الجزائر حيث لا يزال الفساد والبيروقراطية وطول مدة الإجراءات يطفى عليه مما حال دون الوصول إلى النتائج المرجوة.

- بينما حاولت دراسة محمد بودالي الصادرة في سنة 2017 إبراز برامج دعم المقاوлатية وأثرها على التشغيل في ولاية بومرداس من خلال إجراء مقارنة بين المؤسسات التي أنشأها المقاولون المستفيدون من الدعم في ولاية بومرداس وتحديد القطاعات التي تساهم أكثر في توفير مناصب الشغل. وأظهرت هذه الدراسة قدرة المؤسسات التي تنشط في قطاع الأشغال العمومية على توفير أكبر عدد من مناصب الشغل على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، في حين كانت المؤسسات الخدمية ومؤسسات النقل أكثر قدرة على توفير مناصب الشغل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والصندوق الوطني للتأمين على البطالة على التوالي.

وفي ظل الدراسات السابقة، تسعى دراستنا إلى تشخيص محددات الممارسة المقاوالاتية في الجزائر وتقييم دورها في التنوع الاقتصادي ومواجهة البطالة في الجزائر باستخدام قاعدة بيانات حديثة للوصول إلى ضرورة تفعيل دور الإدارات في مرافقة الشباب أثناء القيام بمشاريعهم ومنحهم الدعم اللوجستيكي، وتوجيه الشباب البطال الذي لا يمتلك مؤهلات علمية نحو ميادين الزراعة، الصناعة، والحرف التقليدية...إلخ.

هيكال الدراسة: وسنقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال أربعة محاور رئيسة تتمثل في:

- ماهية للمقاوالاتية.

- أهم محددات الممارسة المقاوالاتية في الجزائر.

- دور النشاط المقاوالاتي في التنوع الاقتصادي وخلق مناصب عمل.

- البطالة والتنوع الاقتصادي بين محفزات الممارسة المقاوالاتية والواقع.

2. ماهية للمقاوالاتية

يلعب النشاط المقاوالاتي دورا مهما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال التنوع الاقتصادي وخلق مناصب عمل وتطوير المنتج المحلي، ومن هنا تسعى مختلف الدول إلى توفير الدعم الكافي لتحفيز روح المقاوالاتية وفتح الباب أمام حاملي الأفكار للمبادرة بتجسيدها على أرض الواقع.

1.2- مفهوم المقاوالاتية:

أصبح مفهوم المقاوالاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاوالاتية، ويعد "بيتر داركر" من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك سنة 1985، من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاوالاتية، حيث استخدم مفهوم المقاوالاتية على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولة نتيجة التقدم التكنولوجي والسلي والخدمي، فلقد كانت المقاوالاتية تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد. (جلاب وآخرون، 2017، ص:13)

يعتبر *Gartner* المقاوالاتية على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب القيام بالدراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموعة النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء منظمته الجديدة. (بحوصي، عريس، 2017، ص:219).

إذن، فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

2.2- صيغ المقاولاتية: يتميز أسلوب المقاولاتية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاستخدامات المختلفة، ويأخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها، والتي يمكن تصنيفها حسب التالي (عراب، 2018):

أ- مقاولاتية على أساس القدرة على الإنتاج: في حالة ما إذا كانت القدرة الإنتاجية للمؤسسة التي تعطي الأوامر ليست كافية لتنفيذ وتحضير طلبية ما، وفي حالة ما إذا لم ترغب أو لم تستطع رفع طاقتها الإنتاجية فإنها تلجأ إلى المقاولاتية، هذا النوع يستعمل خاصة إذا كان حجم الطلبات التي تحصل عليها المؤسسة التي تعطي الأوامر متغير باستمرار.

ب- مقاولاتية على أساس التخصص: في هذه الحالة المؤسسة التي تعطي الأوامر تلجأ إلى المقاولاتية التي تتوفر على المعدات والتجهيزات والآلات المتخصصة وكذلك على مستخدمين مؤهلين متمكنين من تنفيذ مهام إنتاجية دقيقة ومعقدة، هؤلاء المقاولين لهم كفاءات ومهارات تقنية جد متخصصة تتعلق بمكونات الإنتاج، والعلاقة التي تربط المؤسسة التي تعطي الأوامر والمقاول لا تعود إلى تغيرات في حجم الطلبات، لأنها تتميز بالمدى الطويل ونظراً لتخصص المقاول فإنه عادة ما يكون في مركز القوة، وللإشارة فإن هذا النوع هو الذي بدأ يعرف انتشاراً كبيراً في الأوساط الصناعية.

3.2- ماهية الروح المقاولاتية:

أضحى موضوع الروح المقاولاتية يشكل حيزاً كبيراً في اهتمامات فئات كثيرة في المجتمع، وخاصة فئة الشباب، هذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، والأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بأشياء بشكل مختلف تماشياً مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة. (برحومة، مهديد، 2012، ص: 281)

إن روح المقاولاتية أشمل من مفهوم روح المؤسسة فبالإضافة لذلك، فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظراً لوجود إمكانية للتغيير. وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف

بكثير من الانفتاح والمرونة. والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاوالاتية تتطلب تحديد الفرص وجمع المواد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها للمؤسسة. (سلامي، 2012، ص ص: (3-2)).

4.2-ثقافة المقاوالاتية: إن مفهوم ثقافة المقاوالاتية مرتبط بمفهوم الثقافة والتي تعرف على أنها مجموع القيم والمعتقدات والتوقعات المشتركة والتي تعد كدليل للأفراد، ينتج من خلالها معايير تؤثر بشكل كبير على سلوكيات الأفراد والمجموعات بإيجاد أفكار مبتكرة، إبداع في مجمل القطاعات ومحاولة تطبيقها في مجال الاستثمار في رؤوس الأموال. وبهذا تكون ثقافة المقاوالاتية كمجموعة متناسقة من الاتجاهات والسلوكيات المشتركة بين الأفراد في مجال المقاوالاتية. إن ثقافة المقاوالاتية تشير إلى مجموعة القيم والرموز والمثل العليا، والمعتقدات والافتراضات الموجهة والمشكلة للإدراك والتقدير والسلوك والمساعدة على التعامل في مختلف الظواهر والمتغيرات، فهي تمثل روح المقاوالاتية والسبب الرئيسي والفاعل لإنشائها. (بالخير، بن قدور، 2017، ص:350).

5.2-أهمية المقاوالاتية: تحقق المقاوالاتية العديد من المزايا للمؤسسة مما يمكنها في نهاية المطاف من تحسين تنافسيتها، ويمكن تلخيص هذه المزايا كما يلي (زغيب وآخرون، 2012، ص:84):

-التركيز على قلب النشاط.

-تخفيض التكاليف حيث أثبتت المقاوالاتية ومنذ تطبيقها، قدرتها الكبيرة على تخفيض التكاليف، إذ تشير الدراسات إلى أنه يمكن تخفيض التكاليف بنسبة قد تصل إلى 30% وذلك بحسب القطاعات.

-زيادة سرعة الأداء والتحسين من درجة المرونة.

-تحسين جودة المنتجات وزيادة الإنتاجية وزيادة الحصة السوقية.

-الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والكفاءات والخبرات الخارجية وزيادة الربحية.

وبالرغم من أن المقاوالاتية تحقق العديد من المزايا للمؤسسة، فهذا لا يعني أنها لا تنطوي على مخاطر تجعل من هذه الإستراتيجية سببا في فشل المؤسسة واستبعادها من السوق، ومن هذه المخاطر نذكر ما يلي (زغيب وآخرون، 2012، ص ص: (84-85)):

-إمكانية ارتفاع تكلفة المقاول على التكلفة الداخلية لإنتاج المنتج الوسيط.

-إمكانية ارتفاع التكاليف المتعلقة بالمراقبة التي تمارسها المؤسسات التي تعطي الأوامر، للتأكد من مدى مطابقة الإنتاج الذي تمت مناوولته للتوجيهات المحددة في العقد وفي دفتر الشروط.

-ظهور التكاليف الخفية والتي عادة ما تتعلق بتكاليف الدخول في علاقات مقاولية.
-إمكانية اطلاع المؤسسة المقاولية على خصوصيات الإنتاج للمؤسسة الأمرة، واستخدام ذلك لاحقاً للمصلحة الخاصة أو لصالح شركاء جدد منافسين.
-فقدان المؤسسة للمهارة الصناعية، صعوبة التحكم في أجال التنفيذ وفقدان التعلم التكنولوجي.

3. أهم محددات الممارسة المقاولاتية في الجزائر

تعتبر محددات الممارسة المقاولاتية تلك الآليات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الدعم المقدم لهذا العمل المقاولاتي، وذلك بوصفها تطوراً فكرياً جديداً، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين المبتدئين الذين يبادرون بإنشاء مؤسسات مقاولاتية صغيرة ومتوسطة بهدف شحنهم بدفع أولى يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، حيث أصبحت في الوقت الحالي سلاحاً تنافسياً يستهدف إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية، وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع مستجدات الإدارة، واستغلالها للفرص السوقية من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة على دخول عالم المنافسة.

1.3-مشارتل المؤسسات: لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، طبقاً لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجودي، 2015/2014، ص: 68)، وتتلخص أهمية حاضنات الأعمال في النقاط التالية (حجاب، سعودي، 2017، ص ص: (102-103)):

-تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.
-ربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباتها.
-تشجيع المستثمرين المغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس مال المغامر أو المخاطر.
-المساهمة في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشاريع إنتاجية.
-توفير فرص العمل.

- العمل على إقامة ودعم المشاريع الإنتاجية والخدمية الصغيرة كانت أم متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة.
- تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات المالية والإدارية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- 2.3- ANSEJ : أنشأت الوكالة سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشباب من خلال إنشاء مؤسسة من:
 - مساعدة مجانية (استقبال، إعلام، مرافقة، تكوين).
 - امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
 - الإعانات المالية (قرض بدون فائدة - تخفيض نسب الفوائد البنكية).وتهتم هذه الوكالة بمرافقة وتمويل الشباب الذين يتراوح سنهم بين 18 و35 سنة، مع إمكانية التمديد إلى أربعين سنة، في حالة كون المالك هو المسير ويتعهد بخلق ثلاثة مناصب عمل، كما تتولى هذه الهيئة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية القيام بالمهام التالية (سايي، 2015، ص ص: (47-48)):
- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب حاملي المشاريع عند قيامهم بتطبيق مشاريعهم.
- تقديم الإعانات المالية وشبه مالية للشباب.
- تزويد الشباب المستثمر بمختلف المعلومات حول الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لتشغيل الشباب، وكافة الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تشجيع كل الأشكال الأخرى من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.
- منح تمويل للمشاريع المقبولة، من خلال مستويين فقط للاستثمار، حيث يبلغ الحد الأقصى للمستوى الأول 2.000.000 دج، أما المستوى الثاني فتتراوح فيه قيمة الاستثمار ما بين 2.000.000 دج و10.000.000 دج.
- 3.3- CNAC: تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 6 جويلية 1994، ويساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه، وذلك من خلال (سايي، 2015، ص ص: (47-48)):

-التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه.

-التكفل بالدراسات التقنو-اقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

-تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.

ونلاحظ أن مهمة هذا الجهاز في مجال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة كانت جزئية وليست مستهدفة، لكن ومع بداية سنة 2004 جاءت تعديلات جديدة، عملت الجهات المعنية من خلالها على ترقية أكبر لهذا الجهاز فيما يخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و40 سنة، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-04 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتمم والمعدل للمرسوم التنفيذي السابق.

يتم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالعديد من المجالات منها (بوشارب، موساوي، 2015، ص ص: (100-101)):

- النشاطات المتعلقة بالإنتاج والخدمات باستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل منتج.

-النشاطات المحدثة في القطاعات الفلاحية، والصيد البحري والري، وفي المناطق الخاصة بولايات الجنوب والهضاب العليا كلها محبذة، بتوفر الشروط اللازمة .

ووفقا للأحكام التنظيمية للصندوق، يمكن الاستفادة من عدة امتيازات هي:

(أ)-امتيازات مالية: الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة الثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منها مصاريف اقتناء المعدات والأجهزة الجديدة، وتتلخص هذه الامتيازات في القروض منعدمة الفوائد التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والقروض البنكية التي يخفض جزء من فوائدها الصندوق.

(ب)-امتيازات جبائية: يتمتع الشباب الناشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية تتحدد كما يلي:

-مرحلة الإنجاز: تتمثل الامتيازات المقدمة في مرحلة الإنجاز في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، والإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقار المخصص لممارسة النشاط، ومن حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

-مرحلة الاستغلال: تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو ست سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، والممثلة في الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات IBS والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية، والإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

4.3-ANGEM : أنشأ هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار، وهي متخصصة كذلك في دعم الشباب وجميع فئات المجتمع العاطل عن العمل. (أ)-الهدف من جهاز ANGEM: إن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض، في إطار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية، وهو في حدود مبلغ (1.000.000 دج)، هذه الصيغة موجهة إلى الأشخاص التاليين: (أورزيق، شريف، 2015، ص:103).

-البطالين المسجلين في صندوق CNAC، زيادة على المرأة التي ترغب بالعمل في بيتها. -الأشخاص الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى حاملي شهادات التكوين المهني، الحرفيين، ناهيك عن المواطنين القاطنين بالقرى والبيوادي.

ب)-مهام الوكالة ANGEM:

تتلخص مهام هذه الوكالة فيما يلي (أهداف ومهام ANGEM، 2018/04/14): -تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها. -دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم. -إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة. -متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليين للبرنامج. -الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد. -تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل .

5.3-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : أنشأت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 (الجريدة الرسمية المرسوم 12/93 الصادر في 1993/05/10)، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001 عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث ورد في المادة 7 من القانون الذي ينص على مايلي:"تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها. (بودالي، 2017، ص:113).

(أ)-هدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وشروطها: هذه الآلية الهدف منها الحد عن البطالة، بحيث تضمن منحة شهرية وتوفر الحماية الاجتماعية والطبية، زيادة على خلق عمل مستمر، أما عن شروط التأهيل نوردها فيما يلي: (خذري، عماري، 2012):

-أن يكون المستفيد عمره ما بين 30 و50 سنة حاملا للجنسية الجزائرية.

-أن يكون لا يشغل أي منصب عمل، شريطة أن يكون مسجل لدى الوكالة الوطنية للشغل.

-أن يتمتع بالتأهيل وقدرة على التمويل الأولي.

(ب)-مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: حدد القانون 03-01 المهام التي تقوم بها الوكالة في سبيل ترقية الاستثمار وتطويره، ومن بين أهم المهام نذكر ما يلي (بوقفة، رزيق، 2013، ص:202):

-تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.

-تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وتحثهم وتساعدهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات مما يحل مشكل الاتصال الذي طرح سابقا.

-تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

-تسيير صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل لجانب الوكالة.

-المشاركة في تسيير الحافظة العقارية الاقتصادية والموجهة للاستثمار.

4. دور النشاط المقاوالاتي في التنوع الاقتصادي وخلق مناصب عمل

توجهت الجزائر نحو الاستثمار في المقاوالاتية اقتناعا منها بأنها أحد السبل النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي لن يتأتى إلا من خلال تبني سياسات تهدف إلى التنوع الاقتصادي وخلق مناصب عمل. ولهذه الأسباب، تبنت الجزائر عدة إجراءات وسياسات لتحفيز التوجه المقاوالاتي، وحتى يتحقق كل هذا، حاولت الجزائر البحث عن الوسائل البشرية والتقنية الملائمة لاستدامة هذا النوع من منظمات الأعمال، ويتعداه حتى يشمل تطور اقتصاد بلد ما.

فقد أصبح هذا الموضوع من أكثر المواضيع التي تشغل اهتمام الدولة الجزائرية، وذلك من خلال سعيها لدعم استراتيجية المؤسسات وضمان متطلبات نجاحها.

1.4-تطور مشاريع القرض المصغر ANGEM حسب طبيعة النشاط الاقتصادي:

سنحاول توضيح مدى مساهمة جهاز ANGEM في التنوع الاقتصادي، بالاعتماد على حجم القروض التي قدمتها هذه الوكالة إلى غاية 2017، لكل قطاع اقتصادي ونسبتها المئوية بغض النظر عن أداء هذه القطاعات، فنحن ما يهمنا هنا هو تبين دور هذه الوكالة في دعم الاقتصاد الوطني ككل ومعرفة وتشخيص جهودها المبذولة للوصول إلى التنوع الاقتصادي وكذا خلق مناصب عمل والحد من استفحال معدلات البطالة.

الجدول رقم (1): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 ديسمبر 2017

القطاع الاقتصادي	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	115161	13,92%
الصناعة الصغيرة	322708	39,01%
البناء والأشغال العمومية	70294	8,5%
الخدمات	169827	20,53%
الصناعة التقليدية	144976	17,53%
تجارة	3407	0,41%
الصيد البحري	788	0,10%
المجموع	827161	100%

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة القرض المصغر، <https://www.angem.dz/> ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/20

تسمح لنا معطيات الجدول أعلاه، من متابعة التطور الحاصل في عدد القروض الممنوحة لدعم الاقتصاد، والتي بلغ عددها 827161 قرض إلى غاية 31 ديسمبر 2017، وبتحليل الجدول نرى تركيزها في قطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 39.01%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 20.53%، وقطاع الصناعة التقليدية بنسبة 17.53%، ثم قطاع الزراعة في المرتبة الرابعة بنسبة 13.92%، ويبقى حضور المقاوالات الصغيرة في باقي القطاعات شبه منعدما، وهو ما يؤكد لنا على هيمنة هذه القطاعات الأربع على توجهات الأفراد الراغبين في إنشاء مقاوالات صغيرة.

2.4-قدرة مشاريع القرض المصغر على استحداث مناصب شغل:

تبقى جميع هذه المقاولات الصغيرة بغض النظر عن ترتيبها وجاذبيتها بالنسبة للأفراد مصدر رزق الكثير من الأفراد، فهي بقدر ما تساهم في تنوع اقتصادي وفي حال نجاحها نقول ازدهار ورقي اقتصادي، تخلق مناصب عمل جديدة وتحد من تفشي ظاهرة البطالة، وهذا ما يبينه الجدول أدناه:

الجدول رقم (2):حصيلة مناصب الشغل المستحدثة إلى غاية 31 ديسمبر 2017

حصيلة مناصب الشغل المستحدثة حسب الجنس		حصيلة مناصب الشغل المستحدثة حسب صيغ التمويل	
الجنس	عدد المناصب المستحدثة	صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة
النساء	780841 (62,93%)	تمويل لشراء مواد أولية	1120395 (90,3%)
الرجال	459900 (37,07%)	تمويل ثلاثي الوكالة البنك المستفيد	120346 (9,7%)
المجموع	1240741	المجموع	1240741

المصدر:الموقع الرسمي لوكالة القرض المصغر، <https://www.angem.dz/>، تاريخ الاطلاع:2018/04/21.

نلاحظ أن الوكالة تمكنت من استحداث 780841 منصب للنساء أي ما يقارب 62.93% من إجمالي عدد المناصب المستحدثة، و 459900 منصب للرجال أي ما يقارب 37.07% من إجمالي عدد المناصب المستحدثة، ويمكن إرجاع سبب هذا التفاوت الموجود بين النسبتين إلى تلك الجهود المبذولة في إطار تشجيع المقاولات النسوية، خاصة في مجالي الخدمات والصناعة التقليدية، القطاعان اللذان يعرفان نسبة مشاركة نسوية كبيرة فيه بالمقارنة مع الرجال ولديهما الترتيب الثاني والثالث على التوالي في حصة القروض الممنوحة لدعمها. كما تبين معطيات الجهة اليمنى من الجدول، أن عدد مناصب الشغل المستحدثة وفقا لصيغة التمويل لشراء مواد أولية يقدر ب 1120395 منصب، وهي تمثل نسبة 90.3% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة. وفي المقابل، تبلغ مناصب الشغل المستحدثة حسب صيغة التمويل الثلاثي(الوكالة، البنك، المستفيد) ب 120346 منصب، وهي تمثل نسبة 9.7% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة. وتبقى هذه النسبة جد ضعيفة إذا ما قورنت بسابقتها في التمويل لشراء المواد الأولية (90.3%). ويعود سبب ذلك إلى نفور غالبية الجزائريين من البنوك بسبب

الفوائد المقترنة بمعاملاتها الاقتصادية، وتمسكهم بتعاليم الدين الإسلامي التي تحرم المعاملات البنكية الربوية.

3.4-تطور مشاريع قروض ANSEJ حسب طبيعة النشاط الاقتصادي:

يبين الجدول أدناه تطور مشاريع أونساج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري، الحرف التقليدية، البناء، الصناعة، المهن الحرة، والخدمات بلغة الأرقام والنسب المئوية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2016، وتظهر بيانات هذا الجدول بغض النظر عن لغة الأعداد إمكانية إحداث تنوع اقتصادي من خلال جهاز أونساج وتطوير القطاعات الاستراتيجية الممثلة في قطاعي الفلاحة والصناعة.

الجدول رقم3: توزيع إجمالي قروض أونساج حسب طبيعة النشاط الاقتصادي إلى غاية

2016

القطاع الاقتصادي	الفلاحة والصيد	%	الحرف التقليدية	%	البناءBTHB	%
2010	15171	11	21979	16	9818	7
2011	3686	9	3559	8	3672	9
2012	6705	10	5438	8	4375	7
2013	8225	19	4900	11	4347	10
2014	10487	26	4255	10	5106	12
2015	6862	29	2170	9	3838	16
2016	3479	31	320	3	1672	15
المجموع	54615	15	42621	12	32828	9
القطاع الاقتصادي	الصناعة	%	المهن الحرة	%	الخدمات	%
2010	10807	8	3648	3	79080	56
2011	2118	5	569	1	29228	68
2012	3301	5	826	1	45167	69
2013	3333	8	1042	2	21192	49
2014	6614	16	1450	4	12944	32
2015	4913	21	1205	5	4688	20
2016	2720	24	716	6	2355	21
المجموع	33806	9	9456	3	194654	53

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، <https://www.ansej.org.dz>، تاريخ

الاطلاع:2019/04/14:

تبين بيانات الجدول رقم (3) النتائج التالية:

-ارتفعت حصة قطاع الفلاحة من مشاريع أونساج من 11% في سنة 2010 إلى 29% في سنة 2015، و31% في سنة 2016.

-تجاوز نصيب البناء من مشاريع أونساج نسبة 7% في سنة 2010، ليرتفع إلى 16% في سنة 2015 و15% في سنة 2016.

-قدّرت حصة الصناعة من هذه المشاريع بـ8% في سنة 2010، لتسجل نسبتي 21% في سنة 2015 و24% في سنة 2016.

-حصلت المهن الحرة على نسبة 3% من مشاريع أونساج في سنة 2010، لترتفع هذه الأخيرة إلى 5% في سنة 2015، و6% في سنة 2016.

-مازالت حصة قطاع الخدمات من مشاريع أونساج في تناقص مستمر، مروراً من 56% في سنة 2010، إلى 20% و21% في سنتي 2015 و2016 على التوالي.

يوضح تحليل وتقييم معطيات السطر الأخير من الجدول رقم 1 للبيان، بأن وكالة *ANSEG* وخلال الفترة الزمنية (2010-2016)، احتضنت وبصفة الأسد 53% من المشاريع لقطاع الخدمات، ثم يلها قطاع الفلاحة والصيد، والحرف التقليدية بنسب متوسطة 15%، و12% على التوالي، والبقية بمساهمة رمزية على غرار قطاع الصناعة 9% و *BTPH* بـ9%، والمهن الحرة بـ3%.

4.4-تطور مشاريع وكالة *ANDI* حسب طبيعة النشاط الاقتصادي:

يبين الجدول أدناه إجمالي الاستثمارات المتراكمة منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2017، ونسبتها المئوية من إجمالي الاستثمارات في قطاعات الفلاحة، البناء، الصناعة، الصحة، النقل، السياحة، الخدمات، التجارة والاتصالات، ويوضح مدى قدرة كل قطاع على خلق مناصب العمل وتعدادها في كل واحد منها.

الجدول رقم 4: كشف حصيلة الاستثمارات المتراكمة إلى غاية 2017.

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	عدد مناصب العمل	%
الفلاحة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
BTPH البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29267	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2.00	1228830	8.59	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.90	125014	10.15
التجارة	2	0.00	10914	0.08	4100	0.33
الاتصالات	5	0.01	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: موقع وكالة Andi الإلكتروني: <http://www.andi.dz>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/15.

من الجدول رقم (4)، تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه وكالة ANDI في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة في رفع درجة التنوع الاقتصادي، إذ وصل إجمالي استثمارات من حيث تعداد المشاريع إلى 46.28 % في قطاع النقل في سنة 2017، بقيمة إجمالية مقدرة بـ 1164966 مليون دج (8.15%)، يليها كل من قطاع الصناعة الذي استفاد بما مقداره 12698 مشروع أي بنسبة 20.08% وبقيمة إجمالية مقدرة بـ 8373763 مليون دج (58.56%) وهي كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى نظرا لضخامة المتطلبات التي يتطلبها هذا القطاع من تجهيزات وتكنولوجيا ومواد أولية، وقطاع البناء المتحصل على 11031 مشروع (أو ما يعادل نسبة 17.44% من إجمالي المشاريع) بقيمة إجمالية 1331679 مليون دج (9.31%)، ليأتي في المرتبة الرابعة قطاع الخدمات الذي تحصل على 6531 مشروع، والتي تمثل نسبة 10.33% من إجمالي المشاريع الممنوحة بقيمة إجمالية تقدر 14300664 مليون دج، والتي تضم مبلغ 1272057 مليون دج أي نسبة 8.90% من إجمالي التوظيفات المالية لهذه الوكالة.

أما فيما يخص قدرتها على خلق مناصب عمل، فنلاحظ أن قطاع الصناعة تحصل على أعلى نسبة توظيف مقدرة بـ 43.73% (خلق 538558 منصب جديد)، يليه قطاع البناء الذي تمكن من خلق 242428 منصب جديد أو ما يعادل نسبة 19,68% من إجمالي المناصب الممنوحة، ثم يليها قطاع النقل بنسبة 12.89% (خلق 158780 منصب جديد)، وقطاع الخدمات بنسبة توظيف 10.15% (خلق 125014 منصب جديد).

5. البطالة والتنوع بين محفزات الممارسة المقاولاتية والواقع:

تبقى النتائج المحققة من أطراف الممارسة المقاولاتية في الجزائر ضعيفة، فنحن كجزائريين ننتظر أداء أحسن للقطاعات الاقتصادية، فليس حل التنوع هو دعم القطاعات بالقروض وإنما متابعة عملية توظيف هذه القروض ومراقبة سير عمل هذه المشاريع الاقتصادية الممولة في كافة الولايات، إذ يجب إقصاء من لا يجيد استغلال هذه القروض، أو بالأحرى من لا تتوفر فيه مقومات وروح المقاولاتية وثقافتها أيضا، ولعل تصريح مدير التشغيل لولاية برج بوعريج هو خير دليل على ذلك، والذي مفاده "توقيف أكثر من 3700 عقد كتصحيح وضع حسبه أنه حتى لا يعتقد الشباب بأن الأمور غير متبعة ومراقبة على مستوى الوكالات وعلى مستوى المديرية، كما كشف عن استرجاع مليار و800 مليون سنتيم للخرينة العمومية، وأضاف أنه تم من خلالها إدماج أكثر من 2000 شخص وإعادة القرارات لأكثر من 600 آخر، وحسبه فإن عملية التطهير الأولى أقصت 4000 شخص أما الثانية تم من خلالها إقصاء قرابة 100 شخص آخر." (ع.موسى، 2017)

وفي نظري، هذا الحل جاء متأخرا، فهذا يدل على الغياب التام للإدارة ودورها في انتقاء الشباب المؤهلين لذلك وعدم نجاعة مقابلتهم أو عدم التحري عنهم لاكتشاف هل هم مؤهلون لذلك أم لا؟، إلى جانب عدم مرافقتهم أثناء القيام بمشاريعهم وعدم مساعدتهم في مواجهة صعوباتها ومنحهم الدعم اللوجستيكي اللازم (المعلومات المتعلقة بإنطلاق النشاط وسيره)، وانعدام عامل مراقبة المشاريع الممولة، إذ لا تكفي ضخامة الأموال والتكاليف للحكم على نجاعتها، وإنما ينبغي العمل بجهد بإتقان وبحس مسؤولية عال للوصول إلى نتائج أفضل.

1.5- وضعية البطالة في الجزائر حسب إحصائيات الديوان الوطني: بلغ عدد السكان البطالين 508.1 مليون شخص في أبريل 2017، أي ما يمثل نسبة بطالة قدرت بـ 12.3% على المستوى الوطني مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 1.8% نقطة مقارنة بشهر سبتمبر 2016. ومن جهة أخرى يلاحظ أن انخفاض حجم التشغيل بين سبتمبر 2016 و أبريل 2017 مس قطاع البناء والأشغال العمومية ما يمثل تراجعا سلبيا قدره 91 ألف شخص إلى جانب قطاع

التجارة و الخدمات والإدارة العمومية (انخفض بـ 84 ألف شخص). وبالمقابل تم تسجيل ارتفاع إيجابي في قطاع الفلاحة (63 ألف شخص) و الصناعة (36 ألف شخص) مقارنة بم تم تسجيله في سبتمبر 2016. كما يلاحظ من خلال بيانات الديوان أن الارتفاع المسجل في نسبة البطالة مست الأشخاص الذين ليس لديهم مؤهلات بنسبة 52%، وكذا ذوي الشهادات المتخرجين من التكوين المهني بنسبة 24.1% في حين أن حاملي الشهادات الجامعية يمثلون 23.7 في المائة ممن لا يحوزون على عمل (الإذاعة الجزائرية/أج، 2017).

وما نلاحظه هنا هو وجود شباب لا يمتلك مؤهلات علمية بدون عمل، وهنا تظهر أهمية المقاوлатية في احتواء هذا الشباب البطال وتشغيله في ميادين الزراعة، الصناعة، والحرف التقليدية... إلخ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التنسيق بين وكالات التشغيل والجامعات ومراكز التكوين والتعليم المهني والقطاعات القادرة على احتواء هذه الفئة البطالة، وإقامة شبكة اتصالات معلوماتية تضمن تدفق المعلومات التي تخص عروض العمل والطلب عليه بهدف الوصول إلى إحداث توازن في سوق العمل بالجزائر.

وفي الختام، نؤكد على ضرورة تحسين خدمات وكالة التشغيل وإعطاء التوجيه السليم لهذه الفئة البطالة غير المؤهلة، لتذهب إلى مرافق الدعم وأجهزته ومؤسسات التوجيه والتكوين بخطوات واثقة لا مترددة، مع عدم إغفال دور الإعلام ووسائل الاتصال في الدعاية لهذا النوع من الممارسات المقاوлатية وبضرورة احتواء الشباب البطال في القطاعات الاقتصادية التي تتماشى مع مؤهلاته وقدراته.

2.5- أفاق المقاوлатية في الجزائر

تلعب كل من المقاتلة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فهي تلعب أدوارا قيادية وبارزة في تفعيل مختلف العمليات الاقتصادية، وهذا ما يظهر في النقاط التالية (برحومة، مهديد، 2012، ص: 287-288):

-تحقيق التنمية الاقتصادية للدول من خلال رفع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

-المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والجهوية من خلال الانتشار الواسع والتوطن في المناطق الداخلية.

-تسمح بتوسيع الخيار أمام المستهلكين، من خلال عرضها أنواع متعددة من السلع والخدمات وبجودة عالية.

-تعمل على توفير الصناعات الوسيطة للمؤسسات الكبيرة عن طريق المقاولاتية، وهذا بموجب عقد أو اتفاق يجمع بين الطرفين.

-المساعدة في استغلال الموارد المحلية واسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع كمواد التعبئة... من خلال إنشاء مقاولات في مجال الصناعة.

-تغطية جزء من متطلبات السوق المحلي والوطني من السلع الوسيطة كالخشب ومواد البناء...إلخ.

-العمل على توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وذلك لاتصالها المباشر بالمستهلك وتوفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض اقتناؤها.

3.5-معوقات المقاولاتية في الجزائر:

بالرغم مما حققته الجزائر من إنجازات على مستوى البناء الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه على مستوى الأعمال والديناميكية السوسيو اقتصادية المرتبطة بها، لازالت العديد من النقائص تحتاج إلى عمل كبير لتحقيق قفزة تنموية مستدامة، هذا إن لم نقل أنها أزمة أعمال بالفعل، وهذا راجع لعدة أسباب وهي (بدرابي، 2015، ص ص: (51-53):

-البيروقراطية التي أصبحت عائقا كبيرا أمام خلق المؤسسات والمقاولات عموما، فحسب تحقيق للديوان الوطني للإحصائيات مع أكثر من 94000 رئيس مؤسسة بمختلف أحجامها وأشكالها القانونية، أشار 43.9% من المستجوبين إلى أن الملف الإداري المتعلق بإنشاء مؤسسة معقد ومبالغ فيه، وفيما يخص أجال الإنشاء، اعتبرها أكثر من 40% من رؤساء المؤسسات بالطويلة.

-الضرائب: تعتبر الضرائب بالنسبة لـ 27% من المستجوبين في الامتحان السابق ذكره عائقا كبيرا، وبالنسبة لـ 24% منهم جد مكلفة حسب الديوان الوطني للإحصائيات، ويشير نفس التحقيق إلى أن نصف أرباب العمل المعنيين بالاستجواب اعتبروا أن الإمكانيات المالية تبقى العامل المهم في قرار الاستثمار (59% بالنسبة للمؤسسات الخاصة، و 37% بالنسبة للمؤسسات العمومية).

-الدور المهم والحاسم للعائلة في تراكم رأس المال وإمداد المؤسسة بالموارد البشرية، وهيمنة منطق الشبكة ورأس المال الاجتماعي والرمزي على المنطق القائم على الفاعلية والكفاءة الاقتصادية، أثر كثيرا في انفتاح المقاولات وتبنيها لمبادرات جديدة.

-ضعف وغياب في كثير من الأحيان لدور المجتمع المدني في تهيئة وتعبئة الإنسان الجزائري، وتحضيره لعملية التنمية وهذا العائق المتعلق بالمجتمع المدني له علاقة أيضا بوضع المدينة في حد ذاتها (العائق السابق)، وهذا ما أكدته متروك الفالج بقوله: "إذا كانت تلك الانشغالات

الاجتماعية (المدن)، وهي الحاضنة لما يسمى بقوى (المجتمع المدني) وثقافته متريفة على نحو كبير، فإن ذلك يعني أن مفهوم المجتمع المدني وقواه الفاعلة معطلة في أساسها".

الخلاصة: العمل المقاوالاتي في واقع الأمر هو تلك المنظومة المتكاملة من المهارات والمقومات اللازمة للظهور والابتكار والنجاح، فلضمان نجاح المقاوالاتية على المستوى الكلي ينبغي التنسيق فيما بين مؤسسات التعليم والجامعات، ووكالات التشغيل والقطاعات الوزارية المعنية وإقامة شبكة معلوماتية تضمن الاتصال فيما بين هذه الكيانات الثلاث. وتظهر النتائج المتحصل عليها أن روح المقاوالاتية تكاد تكون منعدمة في إدارة وتسيير المشاريع الممولة في الجزائر، وسواء كان سبب هذا الفشل راجعا إلى عدم التنقية الجيدة للمستفيدين أو للعوائق البيروقراطية التي منعتهم من ممارسة نشاطهم، تقتضي هذه التجربة أن تمنح القروض على معايير وأسس واضحة لتشجيع أصحاب المشاريع الأكثر استحقاقا، مع حرص الإدارة على مرافقة ومراقبة المستفيدين لإزالة العقبات والصعوبات التي تعرقل مواصلة مشاريعهم حسب مخططاتهم وبرامجهم. وما نلاحظه أيضا هو انعدام الابتكار والإبداع في المشاريع الممولة، وتوجه العديد من المواطنين نحو الاستثمار في المدن وبالضبط في قطاع النقل والخدمات بدلا من الأرياف والمناطق السهبية جهلا منهم بأهمية وقيمة الفلاحة وتربية المواشي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:

- انعدام الروح المقاوالاتية في الجزائر نظرا لغياب التنسيق فيما بين مؤسسات التعليم والجامعات، ووكالات التشغيل والقطاعات الوزارية المعنية، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى للدراسة.

- لم يرق النشاط المقاوالاتي في الجزائر إلى المستوى المطلوب بالمقارنة مع حجم الإمكانيات المخصصة لترقيته فالتنوع الإقتصادي لن يتأتى من عملية ضخ القروض وإنما يتأتى من خلال نشر الروح المقاوالاتية في أوساط الجزائريين وتفعيل دور الإدارة في انتقاء الشباب المؤهلين للحصول على هذه القروض ومرافقتهم أثناء نشاطهم، وتتطابق هذه النتيجة مع مضمون الفرضية الثانية للدراسة.

- يعد دور المقاوالاتية في التنوع الاقتصادي ومواجهة البطالة قاصرا نوعا حيث تحصلت قطاعي الصناعة والبناء على أعلى نسبة استيعاب لليد العاملة وللإستثمارات في حين حققت باقي القطاعات نسب متواضعة، وتؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

توصيات الدراسة: وفي ظل هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تفعيل دور المجتمع المدني في نشر ثقافة المقاوالاتية في أوساط الشباب الجزائريين.

-وضع حد للبيروقراطية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لخلق المقاولات والمؤسسات مع ضرورة مراقبتها.

-ضرورة إقامة شبكة معلوماتية تربط فيما بين مؤسسات التعليم والجامعات، وكالات التشغيل والقطاعات الوزارية المعنية لضمان الاتصال والتنسيق فيما بينها.

-تفعيل دور الإدارات في مرافقة الشباب أثناء القيام بمشاريعهم ومنحهم الدعم اللوجستيكي.

-توجيه الشباب البطال الذي لا يمتلك مؤهلات علمية نحو ميادين الزراعة، الصناعة، والحرف التقليدية...إلخ.

-تقديم تسهيلات ضريبية للشباب الذي يود القيام بمشاريع في المجال الزراعي أو في المناطق النائية لضمان الأمن الغذائي للبلد وتحقيق تنمية محلية تشمل جميع مناطق الوطن.

المراجع:

➤ المؤلفات:

(1)- سايبى صندرة، 2015، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر.

➤ المقالات:

(1)-أوزريق إلياس، شريف اسماعيل، 2015، قراءة تحليلية تقويمية لآليات تحفيز وترقية الاستثمار والشغل في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد 02، الجزائر، ص: 103.

(2)- بالخير محمد، بن قدور أشواق، 2017، أهمية نشر ثقافة المقاولات وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، ص: 350.

(3)- بحوصي مجدوب، عريس عمار، 2017، استراتيجية الذكاء الاقتصادي لاستدامة المقاولاتية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، ص: 219.

(4)- بودالي محمد، 2017، برامج دعم المقاولاتية وأثرها على التشغيل في ولاية بومرداس، مجلة البدر، المجلد 09، العدد 04، الجزائر، ص: 113.

(5)- برحومة عبد الحميد، مهديد فاطمة الزهراء، 2012، دور المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة مؤسسة POLYBEN برج بوعرييج)، مجلة

العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 05، العدد 07، الجزائر، ص ص: (288-281).

(6)- بوشارب ناصر، موساوي إلهام، 2015، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية (دراسة حالة سطيف)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 1، الجزائر، ص ص: (101-100).

(7)- بوقفة عبد الحق، رزيق كمال، 2013، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، ص: 202.

(8)- جلاب محمد سمير، صكري أيوب، الشطة علي، 2017، واقع التعليم المقاوлатي في الجزائر- الإنجازات والطموحات-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 04، الجزائر، ص: 13.

(9)- حجاب عيسى، سعود عبد الصمد، 2017، تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاوлатية في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، ص ص: (103-102).

(10)- زغيب مليكة، شايب حنان، غلاب نعيمة، 2012، مساهمة المقاول من الباطن في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مركب تميمع الغاز الطبيعي بسكيكدة)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، الجزائر، ص ص: (85-84).

➤ الملتقيات العلمية:

(1)- سلامي منيرة، 2012، التوجه المقاوлатي للشباب في الجزائر - بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة-، الملتقى الوطني لاستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

➤ الأطروحات:

(1)- الجودي محمد علي، 2015، نحو تطوير المقاوлатية من خلال التعليم المقاوлатي (دراسة على عينة من طلبة الجلفة)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

(2)- بدراوي سفيان، 2015، ثقافة المقابلة لدى الشباب الجزائري المقاول (دراسة ميدانية بولاية تلمسان)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

➤ المواقع الإلكترونية:

(1)- خذري توفيق، عماري علي، 2012، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة (دراسة حالة لعينة من طلبة جامعة باتنة)، مداخلة منشورة في الرابط الإلكتروني التالي: <http://iefpedia.com/arab/>.

(2)- عراب فاطمة الزهراء، علالي فتيحة، ب.د.ت، تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر منشورة على الرابط التالي: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/.pdf>.

(3)- ع.موسى، 2017، برج بوعريج/انتعاش سوق التشغيل وتمويل مشاريع رائدة لباب الولاية، موضوع منشور في آخر موقع أخبار الساعة، <http://www.akhersaa-dz.com>.

(4)- الإذاعة الجزائرية/وأج، 2017، ارتفاع نسبة البطالة الى 3,12 بالمائة خلال أفريل 2017، موضوع منشور في الرابط الإلكتروني للإذاعة الجزائرية: <http://www.radioalgerie.dz>.